حدود القوة: المجال الحيوي الإيراني بعد الاتفاق النووي

أ. م. د. علي فارس حميد*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

مقدمة

لا يختلف الباحثون في أن نظرية المجال الحيوي كانت ومازالت تشكل المعطى الأمني الذي يشغل ذهنية صانع القرار السياسي، فالقدرة على التأثير ونقله من الفكر إلى السلوك كان عادةً ما يراود ويفسر معظم الممارسات الإستراتيجية العالمية، لا سيّما تلك المتصلة بتوسيع حدود التأثير وزيادة القوة، ولكون القوة وما يرتبط بها من معطيات القدرة على التأثير لم تعد تفهم بالمعاني التقليدية المقتصرة على الأداة العسكرية، فإن مبادئ الجيوبوليتك ومايتصل بها من أفكار تخص المجال الحيوي وقوة الدولة قد تأثرت بهذا الجانب كذلك، إذ إن المعايير الجديدة التي تبناها الفكر الجيوبوليتيكي وماتلاها من مسارات منطقية في توصيف النفوذ ساهمت بشكل كبير في التمهيد لمداخل جديدة من بينها التوظيف السياسي للثقافة والحضارة في الأداء الاستراتيجي للدولة.

ووفقاً لهذا المعنى، فإن التعامل مع مفهوم المجال الحيوي سوف لن يبقى حكراً على القوة العسكرية، بل تصاعد أثر العوامل الثقافية والحضارية في هذا الشأن، لنكون أمام صياغات تتعلق بالجاذبية والمحاكاة والميل بدلاً من السيطرة المباشرة، ومن هذا المنطلق بدأت الدول تصوغ إستراتيجيتها على أساس إبراز المعالم الثقافية والفكرية كالحالة مع إيران والتي تشكل العمق الاستراتيجي لحدود تأثيرها العالمي، الذي ترسم بموجبه إستراتيجيتها للشؤون الخارجية. علاوةً على ذلك، فإن المجال الحيوي وفقاً لهذا التوصيف يستدعي الاستمرارية في الجذب، فأي تأثير في مقدرات القوة

الاتفاق النووي بين إيران والغرب وما ينتج عنه من رفع للعقوبات المفروضة على إيران، سيكون له أثر إيجابي في فاعليتها في الخارج

القومية سيكون له تأثير في درجة الفاعلية في الشؤون الخارجية، وهذا مايعني أن الاتفاق النووي بين إيران والغرب وما ينتج عنه من رفع للعقوبات المفروضة على إيران، سيكون له أثر إيجابي في فاعليتها في الخارج، مما سيزيد من حضورها في قضايا الصراع الدولي والإقليمي.

واستناداًإلى ذلك ستناقش الدراسة حدود التوسع بعد الاتفاق النووي من ثلاث محاور أساسية: يركز الأول على البنية الفكرية للأمن القومي الإيراني، ويتعامل الثاني مع حدود الأمن ومكانة الحلفاء في التفكير الاستراتيجي الإيراني، أما المحور الثالث فقد خصص بدراسة حدود القوة الإيرانية بعد الاتفاق النووي.

أولاً: البنية الفكرية للأمن القومي الإيراني

منذ قيام الجمهورية الإسلامية والصياغات الفكرية للأمن القومي تأخذ مجالاً واسعاً في ذهنية قادة الثورة، فالنسق الذي بدأت ترتبط به الدولة الإيرانية يختلف تماماً عن ما كانت عليه قبل الثورة، وهذا مايجعلها بالضرورة بحاجة إلى رؤية حقيقية قادرة أن تلبي مصلحة النظام الجديد. ولأجل أن تتناسب معطيات التفكير وشكل الدولة صاغت نظرية «**أم القرى**» المنطق الاستراتيجي الذي تتعامل بموجبه إيران مع العالم الخارجي أو مجالها الحيوي برمته، إذ ترتكز هذه الإستراتيجية على التوصيف الفكري الذي اعتمده عضو مجلس الأمن القومي الإيراني السابق «محمد جواد لاريجاني»، والذي يرى فيه أن إيران الإسلامية ليست إحدى الدول الإسلامية فقط، فهذا تجاهل للوضع التاريخي للشعب الإيراني، وهو في الحقيقة كذلك تنازل الإنسان إلى الإقليم الجغرافي، والواقع أن إيران أم القرى/ دار الإسلام، فانتصار أو هزيمة إيران هما انتصار وهزيمة للإسلام، وبتعبير آخر اعتبر إيران مهد الإسلام الحقيقي والخالص[1].

من جهة أخرى، فإن تفكير قادة الثورة الإيرانية في المجال الحيوي لم يكن توصيفاً لمرحلة محددة من حيث الوقت أو الموقع، بل هو يمثل مصلحة حيوية متكاملة مع النظام السياسي، إذ يتوجب على صانع القرار العمل به، وإن تباين ترتيبه بين الحين والآخر بحسب الأولويات والضرورات الإستراتيجية التي تحيط بها، فإدراك المجال الحيوي من واضعي الدستور

(1) إيران مشروع أم القرى كما صاغها محمد جواد لأرجياني في كتابه «مقولات في الإستراتيجية الوطنية» دراسة منشورة في مجلة الراصد الإلكترونية ـ دراسات/ العدد الثامن والستون صفر 1430 هـ. من خلال الرابط: www.alrased.net

تبنى الدستور الإيراني مفهوم الدفاع عن حقوق جميع المسلمين في السياسة الخارجية، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة أو المستكبرة

الإيراني، يجعل صانع القرار أمام استجابة مستمرة لهذه المصالح، فقد تبنى الدستور الإيراني مفهوم الدفاع عن حقوق جميع المسلمين في السياسة الخارجية، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة أو المستكبرة[2].

إن التعامل مع المعطيات الفكرية التي تؤسس المجال الحيوي الإيراني، تجعل الباحث أمام ثلاث قواعد أساسية يحددها الدكتور محمد لأرجياني[3]:

1 ـ موقع إيران في العالم الإسلامي (إيران أم القرى).

2 ـ الأمن الإيراني (الدفاع المؤثر).

3 ـ تعمير إيران (التنمية).

(2) ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية في عهد الرئيس روحاني، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد السابع، مركز بلادي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2014، ص25

(3) المصدر السابق، ص27

فالقاعدتان الأولى والثانية بحاجة إلى تعزيز الجانب الفكري والعسكري في آن واحد، فمن غير الممكن أن تكون إيران أم القرى من دون أن تكون قادرة على الدفاع المؤثر عن حقوق الشعوب الإسلامية المستضعفة، وهذا يجعل إيران أمام ضرورة القدرة على التأثير في ذهنية هذه الشعوب بإبراز المعالم الحضارية والثقافية، أما القاعدة الثالثة فهي تمثل مستلزمات بلوغ جميع القواعد الأساسية للأمن القومي الإيراني.

وعلى هذا الأساس، تقوم مؤسسات الأمن القومي الإيراني بصياغة إستراتيجيتها تجاه العالم، فربط إيران مجالها الحيوي بالأمة الإسلامية، يوسع من بنية الأمن القومي وخياراته، ومن ثمّ تتسع دائرة المجال الحيوي لتشمل العالم. ولذلك فمن المنطقي حينما يتعامل المخطط الاستراتيجي مع المجال الحيوي الإيراني، يأخذ بعين الاعتبار مضمون القوة الإسلامية التي ربطت إيران نفسها بها، والذي يمكن تصويره وفق المخطط (1) الآتي:

حينما يتعامل المخطط الاستراتيجي مع المجال الحيوي الإيراني، يأخذ بعين الاعتبار مضمون القوة الإسلامية التي ربطت إيران نفسها بها

وتكتسب إيران إلى جانب إستراتيجيتها المحورية جاذبية عالية من حيث الجغرافيا والتأريخ ورأس المال البشري على حد تعبير روبرت د. كابلان، والذي يشير إلى أنه من المرجح أن الشرق الأوسط الكبير وأوراسيا بالتبعية، سوف يتأثران بشدة بالتطور السياسي الداخلي في إيران، سواء أكان ذلك للأفضل أو الأسوأ. فالطبيعة الجيوبوليتيكية

مخطط (1) يوضح طبيعة افتراضات المجال الحيوي الإيراني

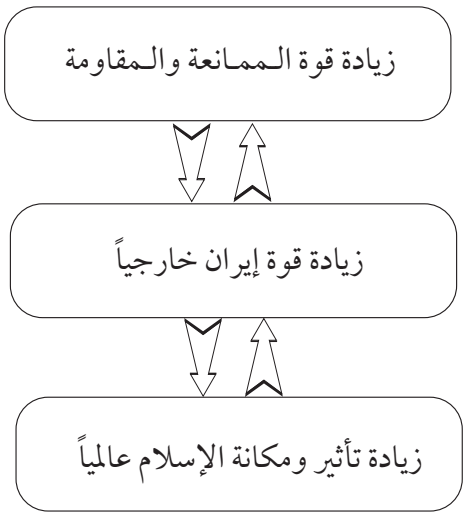

لإيران تمنحها المقدرة على التأثير، خصوصاً من حيث إطلالتها على آسيا الوسطى، وكذلك بالدرجة نفسها على بلاد ما بين النهرين والشرق الأوسط، فعلى الرغم من الحذر الذي تشعر به بعض دول أسيا الوسطى من إيران، إلا أن بعضها مايزال يشعر بروابط التأثير والانجذاب نحوها كالحالة مع طاجيكستان أو أن يكون بعضها حذراً كأوزباكستان[4].

(4) روبرت د. كابلان، إنتقام الجغرافيا: ماذا تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2015،ص 329.

ومن جانب آخر فإن طبيعة المبادئ الإستراتيجية في التعامل مع صياغات الأمن القومي في إيران تتجه نحو العالمية،بما يمنحه النطاق الإسلامي من حدود واسعة في الأداء، بحيث لايكون خيار الانطواء منطقياً في التعامل مع الأزمات الدولية،لكونه لايُمكن إيران من تحقيق مكانتها، وأن ضمن الدستور الإيراني ضرورة الفاعلية والاستمرارية في السياسة الخارجية لضمان القوة القادرة على ممارسة دور فاعل في التفاعلات الدولية، وهذا ما ربطه المشرع بضرورة أن تمهد الحكومة السبيل لإنشاء أمة عالمية واحدة، وهو بالدرجة نفسها يفسر أهمية الحضور الإيراني في المناطق الإقليمية والدولية[5].

(5) محمد السعيد المؤمن، تكييف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014، ص 62.

وإلى جانب المعطى السياسي الخاص بالنظام الدستوري والإسلامي، فإن طبيعة العامل القومي يمارس دوراً مهماً في صياغة البنية الفكرية للأمن القومي الإيراني، فالثوابت الواضحة في التأريخ والجغرافيا والمتعلقة

وأن ضمن الدستور الإيراني ضرورة الفاعلية والاستمرارية في السياسة الخارجية لضمان القوة القادرة على ممارسة دور فاعل في التفاعلات الدولية

بشخصية الفرد الإيراني ومواقفها تحت أي نظام حكم تعطي للأنموذج السياسي دوراً ريادياً إقليمياً ودولياً، فضلاً عن أنها تفرض التزامات على موقع الدولة استراتيجياً، وهذا من شأنه أن يمنح لإيران مكانة بشرية وعسكرية، فضلاً عن المعطيات الفكرية في صياغة نظرية أمن للمنطقة ولأجل تحقيق المصالح الإستراتيجية[6].

(6) المصدر السابق، ص 64.

لم تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أو الغرب هذه الحقائق مبكراً، فهي لم تتعامل مع إيران باعتبارها تشكيل جغرافي تصوغ إستراتيجيتهابالاعتماد على الموروثات الثقافية والفكرية التي تنطلق منها تجاه الغرب، وهذا ماساهم في تعقيد الأزمات بينهما، ولعل صعوبة الفهم وسوء التقدير الذي كان يرافق التفكير الاستراتيجي الأمريكي طوال السنوات السابقة، كان مؤثراً بشكل كبير على طبيعة التعامل معها، إذ يشير بهذا الصدد «بروس ريدل» إلى أن سوء التقدير في التعامل مع إيران ظل يرافق الولايات المتحدة طوال الثلاثين عاماً الماضية، فإيران الإسلامية قادرة أن تضمن العديد من القضايا في منطقة الشرق الأوسط، في مقدمتها أن تضمن إرساء الاستقرار في أفغانستان والعراق، فضلاً عن نفوذها الاستراتيجي حيال الفواعل من غير الدول في المنطقة كالحالة مع حزب الله وحركة حماس، اللذين لهما أثر كبير في مجمل التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط[7].

(7) نقلاً عن: ستيفن كينزر، مثلث القوة: لماذا يجب أن تكون تركيا وإيران حليفتي الولايات المتحدة المستقبليتين في الشرق الأوسط، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2010، ص 6.

إن طبيعة التعقيد الفكري المتداخل بين الطبيعة الإيرانية الذاتية والنظام السياسي تقدم أنموذجاً قادراً على التأثير، فالعلاقة التكاملية بين العاملين من شأنه أن يعطي إيران مقدرة حقيقة في إدارة التفاعلات الإقليمية، وتقديم أنموذج للأمن يرتبط به حلفاؤها الإستراتيجيون تجاه متغيرات التفاعل الإقليمي أو الدولي.

ثانياً: حدود الأمن: مكانة الحلفاء في فاعلية إيران الإستراتيجية

لايبدو من السهل أن يتعامل صانع القرار الإيراني مع البيئة الإقليمية والدولية من منظور ضيق، فكما يشير «علي أكبر ناطق» إلى أن مسؤولية الرئاسة هي مسؤولية كبيرة، إذ يقع على عاتق الرئيس مسؤولية مليار ومئتي ألف مسلم، باعتبار إيران أم القرى وأمل المسلمين. ولعل هذا التوجه الذي يصاحب عقيدة الرئيس أو صانع القرار ينبع من رحم نظرية أم القرى، ويشير محمد

جواد لأرجياني إلى أن انتصار الثورة الإسلامية جعل من إيران أم القرى، والتي ينبغي عليها هنا أن تأخذ بالحسبان مصالح كل الأمة، وكما يصبح الحفاظ عليها فرض على كل الأمة[8].

(8) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979–2011، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 565.

إن حدود الأمن وفقاً لهذا التوصيف القائم على أساس الدمج بين الجغرافيا والأيديولوجيا، يجعل صانع القرار أو مخطط إستراتيجية الشؤون الخارجية أمام خيارات نوعية في عملية تنفيذ الاستراتيجيات الأمنية أو عند التعامل مع المصالح الحيوية، فالامتداد الأساسي لنظرية المجال الحيوي الإيراني قائمة على أساس الربط التي تبناه مؤسس الجمهورية السيد الخميني والقائم على أساس التوظيف بين الجيوستراتيجية والأيديولوجية، والتي تقوم على ضرورة صيانة البلد الإسلامي والحفاظ على الأهداف والقيم الإسلامية، وهذا مالايمكن بلوغه من دون الاستعداد للدفاع عن الوطن والإسلام، عبر امتلاك القوة الفردية أو القوى الأخرى[9]. ووفقاً لذلك فإن السياسات التي تبنتها إيران في إدارة الرئيس «أحمدي نجاد»، لم تكن بمعزل عن التحضير الإيراني لمضاعفة القوة الشاملة، أو كي تثبت للغرب عن تفوقها النوعي، لا سيّما في المجال النووي، فضلاً عن إنه يُمكن إيران من المشاركة مستقبلاً في أي ترتيب تهدف له الولايات المتحدة في المنطقة، وهذا مايبرر التصريحات المتشنجة التي كانت تطلقها إيران ضد الغرب، كالحالة مع موقف الرئيس السابق «أحمدي نجاد» بشأن العقوبات المفروضة على إيران، ووصفها بأنها تستحق الرمي في سلة المهملات وأنها تفتقد إلى القيم القانونية[10].

(9) ناصر مضاهري طهراني، الإمام الخميني والنظام الدولي، تعريب: منير مسعودي، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، 2006،ص 262.

(10) أحمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص472

ومن ثمّ فإن طبيعة التفكير بالأمن بصيغته الشاملة يشكل أحد أشكال الرغبة في التمدد أو بناء النفوذ العالمي، فعلى الرغم من أن الدافع القومي والأيديولوجي يمارس جانباً ضاغطاً على ذهنية صانع القرار السياسي، إلا أن التفكير بالأمن يعد الدافع الأساسيفي هذا الجانب. ولعل التباين بين إيران والخليج بشأن ترتيبات الأمن الإقليمي، تبرر العديد من السياسات التي تتبناها إيران تجاه المنطقة، إذ تنظر إيران إلى عملية الأمن في منطقة الخليج بكونها ذات ترتيبات سلبية، فالمنهج الذي تتبناه دول الجوار ولا سيّما الخليجية منها في حماية أمنها غير خاضعة إلى البناء الذاتي، حتى ما يخص مبادراتها لطرح السلام في الشرق الأوسط، فهي مركبة

الامتداد الأساسي لنظرية المجال الحيوي الإيراني قائمة على أساس الربط التي تبناه مؤسس الجمهورية السيد الخميني والقائم على أساس التوظيف بين الجيوستراتيجية والأيديولوجية، والتي تقوم على ضرورة صيانة البلد الإسلامي والحفاظ على الأهداف والقيم الإسلامية

باتفاقيات ومعاهدات أمنية ودفاعية تكونان معاً خطة لديمومة التسلط الأمريكي والغربي عليها. الأمر الذي يدفع طهران إلى وضع صياغات أمنية تحمي بها ذاتها القومية، فضلاً عن مايرتبط بها من مجال حيوي[11].

(11) سركس أبو زيد، إيران والمشرق العربي:مواجهة أم تعاون، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2010، ص220

وإلى جانب الأدوار الإستراتيجية التي تمارسها إيران تجاه مجال التأثير الحيوي، فإنها تسعى لتعزيز هذا الدور بتوظيف شكل من أشكال التكامل التنظيمي يتخذ نمطاً مميزاً من التحالفات الإستراتيجية مع فواعل من غير الدول ذات دور بارز في تقدير السياسات الإقليمية، إذ يستند هذا التوظيف إلى ثلاثة معطيات أساسية[12]:

(12) محمد جمعة، شبكة معقدة: موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد196، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014م، ص76

الأول: التكامل الإيديولوجي والترابط الفكري العقيدي، والذي لايرتبط فقط بالعقيدة الفكرية للنظام. بل بالدوافع المصلحية المتجانسة، لا سيّما العوامل الثورية القائمة على أساس التحرر من الاستكبار العالمي.

الثاني: ارتباط الهيكل التنظيمي للفاعل من غير الدول بالفاعل الإقليمي، لا سيّما في مجال التوجيه والأهداف المحورية.

الثالث: أدوار الفاعلين من غير الدول ضمن المجال الوطني، إذ إن دورهم في تقدير السياسات يؤثرفي مكانة إيران ضمن المجال الحيوي لها.

ومن ثمّ يمكن بهذه الصياغات فهم درجة التأثير التي يحتلها حزب الله على سبيل المثال في نطاق التحالف الاستراتيجي مع إيران، والتي ترتقي إلى مستوى العلاقة العضوية بسبب درجة الترابط المنطقي والمصلحي في جميع المعطيات السابقة، علاوةً على حركة حماس والجهاد الإسلامي، فبرغم كونها في منطقة تحالف وسط من هذا التوصيف، إلا أن خيار المقاومة المسلحة ضد إسرائيل سوف يجعلها في نهاية المطاف مضطرة إلى الاستمرار في علاقة تفاعلية مع إيران.

إن طبيعة التكامل الذي فرضته القوة الإيرانية والوقوف إلى جانب محاور المقاومة والممانعة للاحتلال الإسرائيلي، أعطى لهذه الحركات والتنظيمات عمقاً عسكرياً ومالياً في عملياتها الجهادية ضد إسرائيل، وأضعف من إمكانية إسرائيلالاستمرار في التسوية مع الأنظمة السياسية الأخرى، كما فعلت مع مصر في كامب ديفيد 1967 ومع الأردن في وادي عربة 1994، والذي أعطى لإسرائيل مكانة متميزة في ماكان يعرف بالصراع العربي ـ الصهيوني.

إذ ماتزال قضية فلسطين تمثل جوهر الامتداد الحقيقي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، إذ إن مكانتها الإستراتيجية من حركة الجهاد الإسلامي ومدى تقارب النسق الفكري الثوري معها يعطي لإيران قوة تنافسية جديدة في عمقها الاستراتيجي في المنطقة[13].

(13) المصدر السابق، ص78

ومن زاوية أخرى فإن الحضور الإيراني من حيث التأثير في منطقة الشرق الأوسط، يكتسب مقدرة عالية للتأثير في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية، إذ لاتزال سلطنة عمان لغزاً معقداً في صراع إيران مع خصومها في المنطقة، ففي الوقت الذي تتمسك فيه بواقعها الخليجي وعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها ترفض في الوقت نفسه أي تحالف خليجي ضد إيران، وفي حال حدوثه فإنها ترفض المشاركة فيه، كما حدث في «عاصفة الحزم»، فضلاً عن مواقفها المحيرة، بالوساطة بين الدول الخليجية وإيران، بل حلفاء إيران في المنطقة، وعلى رأسهم النظام السوري، إذ كشف موقع «فردا» الإيراني عن محادثات أمريكية ـ سورية، تجري بشكل سري برعاية سلطنة عمان في مسقط، وأن الغرب ما زال يفضل سلطنة عمان للعب دور في المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران فيما يتعلق بجميع الملفات العالقة[14].

(14) بوابة الحركات الإسلامية، سلطنة عمان "اللغز الوسيط" بين إيران والسنة، من خلال الرابط: http://www.islamist-movements.com/30856

وبالرغم من تزايد احتمالات بروز إدارة دولية وإقليمية للصراع في سوريا، إلا أن إيران وروسيا مازالت اللاعب الأبرز في هذه المعادلة، لا سيّما بعد زيارة وفد سعودي رفيع المستوى[15] إلى روسيا من أجل ضمان رؤية جديدة لها في سوريا، فضلاً عن الملامح الجديدة التي يصرح بها مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، والتي تكشف عن أن هناك صفقة سياسية في طور التكورين بشأن سوريا، ومن ثم فإن ضبابية الدبلوماسية الجديدة سوف تعزز من فرص الانتقال نحو حلول أكثر توافقاً بشأن سوريا[16]. ومع ذلك يبدو أن الوساطة التي تقوم بها سلطنة عمان مع النظام السوري هي الأقرب إلى التوافق دولياً، بسبب قدرتها الدبلوماسية على الوساطة في هذا الجانب، علاوةً على أن مرونة الظروف الدولية بعد الاتفاق النووي، ستمنح إيران مكانة مميزة في عملية التفاوض مع الخيارات المطروحة بشأن سوريا.

(15) ضم الوفد السعودي كل من ولي العهد الأمير محمد بن نايف، وولي ولي العهد ووزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، ووزير الخارجية عادل الجبير، والذي ركّز في الكثير من جوانبه على إيجاد أرضية مشتركة مع روسيا.

(16) يزيد الصايغ، ضباب الدبلوماسية في سوريا، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015، من خلال الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/3787

ثالثاً: الاتفاق النووي وحدود القوة الإيرانية

لاخلاف على أن حدود القوة الإيرانية تتحرك وتتبدل وفقاً لطبيعة الفرص والتهديدات المحيطة بصانع القرار، فمن غير الممكن أن تحقق إستراتيجية

أن حدود المجال الحيوي هي ذات طابع عالمي قائم على أساس القيم الفكرية

الأمن القومي الإيراني أهدافها ومصالحها الحيوية بعيداً عن التنسيق بين مقدار القوة المتوفرة لدى صانع القرار ومايتطلبه الهدف من هذه القوة. وبالرغم من أن حدود المجال الحيوي هي ذات طابع عالمي قائم على أساس القيم الفكرية، إلا أنها مرتبطة بتقدير التأثير في مناطق مرتبة وفق الإمكانيات المتاحة لها، وهذا مايجعل مخطط إستراتيجية الشؤون الخارجية أمام خيارات الانتقال بين المصالح الحيوية وفقاً لطبيعة الظروف المحيطة بالمجال الحيوي، الأمر الذي قد يجعلنا أمام ترتيبات منسجمة مع ماتمر به إيران والذي يمكن التعامل معه في الجدول الآتي:

جدول (1) يوضح انتقال المصالح الحيوية المصالح الحيوية

قبل الاتفاق النووي

اولوية المصالح الحيوية	الترتيب الأول	الترتيب الثاني	الترتيب الثالث	الترتيب الرابع
نوع المصالح الحيوية	الأمن	إنعاش الاقتصاد	حفاظ القيم	نشر القيم

بعد الاتفاق النووي

أولوية المصالح الحيوية	الترتيب الأول	الترتيب الثاني	الترتيب الثالث	الترتيب الرابع
نوع المصالح الحيوية	نشر القيم	إنعاش الاقتصاد	الأمن	حفظ القيم

ويتضح من المخطط أن هناك انتقالات واضحة في طبيعة التفكير الإيراني بسبب تبدل الفرص، إذ أتاح الاتفاق النووي لصانع القرار الإيراني إمكانية المحافظة على القيم بل الفخر بها، وهذا ما انعكس في ردود فعل الشعب الإيراني عشية الاتفاق، الأمر الذي سوف يساعد صانع القرار بتغيير أولوياته باتجاه نشر القيم، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأمن الذي تعزز نتيجة اعتراف العالم بحقوق إيران مما يدفع صانع القرار إلى تقديم أولوية الاقتصاد عليه.
إن طبيعة انتقال أولويات إستراتيجية الشؤون الخارجية لإيران هي مرتبطة بالأصل بطبيعة ماتفرزه البيئة المحيطة بها من فرص وتحديات، علاوةً على ماتمتلكه من موارد يمكن بها فرض أنموذج معين للتفاعل مع الآخرين، فعلى الرغم من طبيعة الاستراتيجيات الداعمة للتغيير في سوريا إقليمياً عن طريق تركيا والمملكة العربية السعودية، ودولياً عبر الولايات المتحدة والغرب، إلا

أن مكانة إيران أمام هذه التحديات بقيت عارضاً أمام أي تحول خارج إرادة إيران.

إن تركيز إيران في مجالها الحيوي أخذ يتصل بشكل مباشر بما يعرف بنظرية «تأمين محيط إيران»

أما بالنسبة إلى اليمن فإن خيار المملكة العربية السعودية كان يستهدف ضم إيران إلى الحرب المباشرة، لكنها فشلت في ذلك وهي بهذا المنحى قد فقدت آخر أوراقها الإستراتيجيةفي إدارة التوازنات الإقليمية، إذ إن قرار الحرب على الحوثيين كان استفزازاً لاستمرار إيران في المفاوضات النووية، ومن ثمّ عدم الوصول إلى اتفاق مع الغرب، وهذا يعني أن إيران سوف تبقى تحت العقوبات الاقتصادية، وسيبقى محور الممانعة مكتوف الأيدي. بيد أن قدرة إيران على المناورة وإدارة الموقف عزز من مكانتها التفاوضية مع الغرب، بل إن الغرب أصبح ضاغطاً عليهم للقبول بالاتفاق[17].

إن تركيز إيران في مجالها الحيوي أخذ يتصل بشكل مباشر بما يعرف بنظرية «تأمين محيط إيران»، والتي تشكل جوهر التصورات التي طرحها الدكتور علي أكبر صالحي والقائمة على تنظيم برنامج يعمل على تأمين جوار إيران وبشكل محدد، عبر تقوية العلاقات وتوثيقها مع محورين مهمين في المنطقة وهما (السعودية وتركيا)، وقد لاقت هذه التصورات ترحيباً مناسباً لها منذ أواخر عام 2010 وبدايات عام 2011، إلا أنها لم تكن أكثر من مقدمة بسبب تطور الأوضاع في سوريا[18].

حاولت إيران تأمين المقدمات الأساسية لنظرية تأمين محيط إيران بجملة من المواقف والمبادرات التي سبقت طرحها، خصوصاً عن طريق رغبة وزارة الدفاع الإيرانية في عام 2006 في توقيع معاهدة للدفاع والأمن في المنطقة، فضلاً عن دعوة وزارة الداخلية الإيرانية في عام 2007 دولة الكويت لهذه المبادرة على أثر زيارة مساعد وزير الداخلية الكويتي طهران[19].

وبالرغم من رغبة إيران الكبيرة في تأمين متطلبات هذه الإستراتيجية، لم تتمكن من بناء صياغات إستراتيجية حقيقية متكاملة، بسبب تطور أحداث الصراع في سوريا والموقف التركي والسعودي منها، فما تعنيه سوريا لإيران يمثل جانباً مهماً في التفكير الاستراتيجي الإيراني، علاوةً على أن الاندفاع التركي والسعودي باتجاه تغيير النظام السوري وإن كان على حساب خلافة تنظيم داعش، جعل من موقف إيران يكون أكثر تباعداً في هذا الجانب، إلى

(17) علي فارس حميد، التوافق المشروط: كيف ستدير أمريكا فوضى الشرق الأوسط، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، كربلاء، 2015، من خلال الرابط:http://mcsr.net/news71

(18) سيد حسين موسويان، تأمين محيط إيران والمنطقة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 139، بيروت، 2011، ص5

(19) أشرف محمد كشك، معضلة متجددة.. أمن الخليج في الرؤية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مؤسسة الأهرام، القاهرة،2014، ص81

جانب ذلك لم تكن الرؤية الخليجية للأمن تبحث في التقارب مع إيران بقدر تطويقها اقتصادياً وأمنياً بحزمة من العقوبات الأممية، والتي تعمل على إفقادها القدرة في ممارسة أدوار إستراتيجية في المنطقة، وهذا ماكان يهدف إليه الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، والذي كان يرى بأن استمرار العقوبات الاقتصادية على إيران سوف يزيد من الضغط عليها بالانعزال إقليمياً[20].

(20) رفعت سيد أحمد، ملامح تشكيل نظام إقليمي جديد... فروض الواقع ودوافع الخارج، مجلة حمورابي للدراسات،العدد 8،مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص 8

ومع دخول المملكة العربية السعودية إلى دائرة الصراع عقب تنحية كل من قطر وتركيا عن قيادة محور المجابهة لإيران، بدأت إدارة الصراعات في المنطقة تتخذ منحى مختلف، خصوصاً والتوجهات السعودية القائمة على التحريض المذهبي والمشاركة المباشرة في سوريا عن طريق تدريب ودفع الأموال لشراء السلاح، وتعزيز دور المجاميع الإرهابية والتكفيرية في سوريا[21].

(21) محسن صالح، الموقف السعودي من قوى المقاومة والممانعة، مجلة حمورابي للدراسات،العدد 7، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص 27

وبرغم سياسات التطرف الطائفي التي بدأت تشهدها المنطقة منذ تطور الأحداث في سوريا، إلا أن تعزيز القوة الناعمة في الأداء الاستراتيجي الإيراني فرض نفسه على جميع المواقف الإقليمية في المنطقة، فالحديث عن اتخاذ آليات ناعمة لمواجهة الأحادية الأمريكية يبدو واضحاً في حوارات الصين وإيران، ومايبرز ذلك تعزيز التعاون الدبلوماسي والسياسي، وتأكيد مرشد الجمهورية الإسلامية والرئيس الصيني أهمية هذه الآليات في مواجهة التحديات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية عليهما[22].

(22) محمد صادق الحسيني، ملامح الحوار الأمريكي- الإيراني ومساراته على مكانة إيران المستقبلية، مجلة حمورابي للدراسات،العدد 8، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص25

ولأجل أن تكون إيران متوازنة في أدائها بين مايريده الغرب من جهة والتحديات التي تشهدها المنطقة من الجهة الثانية، قدمت إيران مجموعة من الضمانات قبل التوقيع على الاتفاق النووي، لا سيّما في المجالات التي حققت فيها تقدماً تقنياً، في حين أنها استمرت بالتفاوض على بقية المراكز المتأخرة من الناحية التقنية، وهذا مايعني أن إيران استكملت جانباً مهماً من المقدرة على التأثير لتنتقل منها نحو تعزيز أمن هذا الوضع، إذ كان لاعتماد الرئيس حسن روحاني برنامج "**الحكمة والأمل**" الذي لاقى تأييداً شعبياً واسعاً، جانباً مهماً في إستراتيجية إيران لتعزيز موقعها الاستراتيجي في التفاعلات الإقليمية، خصوصاً بعد تركيز مخططي السياسة الخارجية على مبدأ المرونة البطولية التي أطلقها قائد الثورة الإسلامية في إيران السيد علي

الخامنائي، والذي يرتكز على أن طبيعة الظروف الدولية تقتضي هذا المفهوم وتفعيله دبلوماسياً[23]. أما فيما يخص الانعكاسات التي أفرزها الاتفاق النووي على القوة الإيرانية فإنه يمكن توزيعها على مدخلين: الأول: **الملف النووي**: لا يعني البرنامج النووي بالنسبة إلى إيران مجرد انعكاسات اقتصادية تُمكِّنها من توظيفات جديدة في مجال الطاقة أو غيرها من المجالات الإنسانية، لكون الطموح النووي يمثل عنواناً للتفوق الحضاري والقومي، الذي يعد مقدمة القدرة الإيرانية في مصالحها الحيوية ومجالها الاستراتيجي[24].

لم تكن إيران جاهلة في إدارة اللعبة التفاوضية، فالتنازلات المقدمة كان أمامها مكاسب مستقبلية، ولعل الاتفاق يبين حالة واضحة من الموازنة في النتائج، مع ميول المكاسب لصالح إيران مستقبلاً، فخضوع المنشآت النووية إلى نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيكون له أثره في مسار البرنامج النووي الإيراني في الخمسة عشرة سنة القادمة. إلا أن السماح لإيران بعد السنة العاشرة بالحصول على مساعدات في التقنية النووية خصوصاً فيما يتعلق بالأبحاث والسلع النووية. وهذا يساعدها في فرض مكانتها الدولية والإقليمية ويجعلها في وضع أفضل بكثير سياسياً واقتصادياً على حد تعبير مايكل هيرتسوغ الباحث في معهد واشنطن. وهذا من شأنه أن يحول شكل ونمط التعامل الدولي حيال إيران، فالشرعية التي اكتسبتها إيران من هذا الاتفاق، سوف تزيد من هيبتها في المجتمع الدولي، ومن ثمّ لايمكن استبعادها أو عزلها كما كان الأمر في السابق[25].

وعليه فإن زيادة قابلية القوة للتأثير بتضمينها التقنية النووية أو ماتمتلكه من هيبة دولية نتيجةً للاتفاق النووي، سوف يساعد الإيرانيبن على فرض أنموذجهم الفكري عالمياً، فالقدرة على توظيف القوة الناعمة في إدارة المصالح الحيوية سوف يزيد من الثقة العالمية بإيران، وهذا ما ركزت عليه كذلك بعض الجمعيات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة لهذا الاتفاق، فعلى الرغم من معارضة إسرائيل للاتفاق النووي واعتباره يشكل جزءاً من نمو القوة النووية الإيرانية، علاوةً على تأييد تخوفاتها من قبل إيباك، إلا أن منظمة «جي ستريت J Street»[26]، وهى أكبر المنظمات المؤيدة للاتفاق، والتي تعد إحدى أكبر المنظمات اليهودية التي تُنافس «إيباك» على الساحة الأمريكية. قد أطلقت المنظمة حملة مؤيدة للاتفاق

(23) ياسر عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص65

(24) مالك عوني، المعضلة الإمبراطورية: خيارات إيران الصعبة غداة اتفاق لم يكتمل، ملحق السياسة الدولية، العدد 199،مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2015، ص 3.

(25) علي فارس حميد، الصفعة الناعمة: كيف ستواجه إسرائيل الاتفاق النووي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2015، من خلال الرابط: http://hcrsiraq.org

(26) جي ستريت منظمة يهودية تم الإعلان عنها عام 2008 في الولايات المتحدة، وهي تمثل «لوبي» جديد منافس لـ«أيباك» المؤيد بشدة لـ(إسرائيل) وتحديداً اليمين (الإسرائيلي) المتطرف والذي يعود تأسيسه إلى أكثر من نصف قرن. وهذه المنظمة تعرف نفسها على أنها «الذراع السياسية للحركة المؤيدة لإسرائيل وللسلام». وتعلن أنها تأسست «للدعوة إلى قيادة أميركية متفهمة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بسلام ودبلوماسية... وتدعم اتجاهاً جديداً للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط» وفيما تقول عن نفسها إنها «أسرة المنظمات» التابعة لها وإنها ستضم ذراعاً ضاغطاً مؤيداً للسلام في كابيتول هيل (مركز الخارجية الأميركية) وستشكل لجنة عمل سياسية «منفصلة» ستدعم المرشحين المؤيدين للسلام في المناصب العامة.
المصدر: جي ستريت: منظمة يهودية أمريكية لمنافسة منظمة إيباك، مجلة الوعي، العدد 280، 2010، من خلال الرابط: http://www.al-waie.org/issues/280/article.php?

النهائي، معتبرة أنه يلبي المعايير التي تم وضعها في تفاهمات لوزان، وطالبت الكونجرس بالموافقة عليه وعدم رفضه. كذلك رحبت منظمة «أمريكيون من أجل السلام الآن «APN» بالاتفاق لأنه لا يرتكز على حسن النوايا والثقة[27].

إن رغبة إيران من فرض ذاتها القومي والإسلامي، يشكل الجوهر الأساس في التعامل مع الخيارات الإستراتيجية الغريبة، فهي تسعى لتمكين نفسها تقنياً لتكون قادرة على تأكيد وجودها في إدارة التفاعلات الدولية، وهذا ما يعني أن الاتفاق النووي الذي تم إبرامه يشكل أحد المقدمات التي تسعى من خلالها إيران توسيع نطاق نفوذها الدولي.

الامتداد الإقليمي والدولي: حافظت إيران طوال فترة العقوبات المفروضة عليها على حضورها الإقليمي والدولي في القضايا المختلفة، فوجودها إقليمياً شكل ضاغطاً أمام الولايات المتحدة وبعض الأطراف الإقليمية من تحقيق مصالحهم الحيوية لا سيّما في سوريا، وإن الاتفاق النووي سوف يساعد إيران على تقوية أطراف المقاومة والممانعة من الناحيتين المادية والمعنوية، علاوةً على أنه سوف يمنحها فرص أكبر في حال التفاهم على تقاسم النفوذ.

إن رغبة إيران من فرض ذاتها القومي والإسلامي، يشكل الجوهر الأساس في التعامل مع الخيارات الإستراتيجية الغريبة

وبالرغم من خضوع الحرب على تنظيم داعش لإجراءات موضوعية تتصل بالمصالح الحيوية الأمريكية،أدركت الولايات المتحدة مكانة إيران على الأرض في هذه الحرب، وأن وجودها استراتيجياً في العراق إلى جانب الحشد الشعبي، أو في سوريا إلى جانب نظام الرئيس بشار الأسد سوف يعزز من مجالها الحيوي في هذه المناطق، فالغرب على يقين بأهمية الدور الذي تمارسه إيران في القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان وليس الشرق الأوسط فحسب، وأن التعامل مع هذا الدور لن يكون مجدياً إلا بالشراكة والتفاهم في تبادل المصالح[28].

ولذلك سوف تسعى إيران للمشاركة بثقلها الجديد في صياغة التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط، ولعل تبني طهران مبادرة جديدة لحل الأزمة السورية يدفع بهذا التوجه، إذ أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني «حسين

(27) برنامج الدراسات الأمريكية، مواقف متعددة: كيف تعاملت المنظمات اليهودية الأمريكية مع الاتفاق النووي؟، المركز الإقليمي للدراسات، القاهرة، من خلال الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/3700

(28) وليد محمود عبد الناصر، مكاسب إيران وخسائرها من الحرب على الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2015، ص 110.

أمير عبد اللهيان» أن طهران تستعد لطرح مبادرة لتسوية الأزمة السورية، وتسعى لتطبيع علاقاتها مع جيرانها في المنطقة. وتركز المبادرة الجديدة على وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة صياغة الدستور لضمان حقوق الأقليات، وإجراء انتخابات بإشراف دولي[29]. ومن ثمّ فإن الخارجية الإيرانية ستزيد من فرض خياراتها الإستراتيجية على الأطراف الإقليمية والدولية بشأن الوضع في سوريا، علاوةً على أنها سوف تطرح تصوراتها الإستراتيجية بهامش مرونة أكبر عما كان عليه الوضع قبل الاتفاق النووي. وبناءً على ذلك ستتزايد فرص إيران في فرض أنموذجها بشأن سوريا لأسباب عديدة في مقدمتها استمرار الخلاف بين واشنطن وأنقرة حول مايسمى بالفصائل المعتدلة وموقعها في النظام السوري القادم، فعلى الرغم من أن الطرفين اتفقا على إخراج «داعش» مقابل تقدم المعارضة السورية على الأرض، لكن لغاية الآن لم يتم تحديد ماهي هذه القوى وما هي الفصائل المكونة لها؟. ومن جهة أخرى، فإن إعلان تركيا صراحةً عن عدم استهدافها «داعش» فقط، بل مهاجمة الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا أيضاً، هو ماتتحفظ عليه واشنطن، التي تضع في اعتبارها الدور البارز الذي قامت به القوات الكردية في سوريا في الحرب ضد «داعش»[30].

(29) وحدة العلاقات الإقليمية، حراك نشط: فرص وتحديات التسوية السياسية للأزمة السورية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، من خلال الرابط: http:// www.rcssmideast.org/Article/ /3760

(30) برنامج الدراسات الأمريكية، مقايضات سياسية: دوافع التوافق الأمريكي التركي حول إقامة منطقة آمنة في سوريا، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، من خلال الرابط: http:// www.rcssmideast.org/Article/ 3760

ومن ثمّ فإن عدم تجاهل مكانة إيران استراتيجياً من الغرب يشكل جوهر الصراع الاستراتيجي الذي تستهدفه إيران في هذه المرحلة، فبلوغ المصالح الحيوية لايرتكز بالضرورة على التواجد العسكري، بقدر البقاء متصلاً بالحسابات المنطقية التي تفرضها الاعتبارات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر، ولعل هذا ماركزت عليه إيران في خيارات الأمن القومي. فالتصعيد الذي تبناه الرئيس «محمود أحمدي نجاد» لم يكن إلا تركيزاً على تمكين الجمهورية الإسلامية من إثبات ذاتها الدولية وبأنها لن تتنازل عن حقوقها العالمية تلبيةً لدعوات الغرب، ومن هنا برزت مقدرة إيران على إدارة حدود التأثير، فامتناعها عن التفاوض مع الغرب والضغط المتكرر بالعقوبات الاقتصادية والسياسية لم يؤثر على مكانتها الإقليمية في إدارة الصراعات أو قضايا المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار انتقال الصراعات إلى الحرب العسكرية المباشرة كالحالة مع تنظيم داعش، أو ماتلاها من الحرب على الحوثيين في اليمن، فالتمكين السياسي الذي كان

يقع على مهام الرئيس السابق محمود نجاد كان يمهد لمبدأ المرونة الشجاعة التي دعي إليها مرشد الثورة الإسلامية السيد علي الخامنائي والذي بدأت ملامحه بالتشكل مع تولي الرئيس «حسن روحاني» رئاسة الجمهورية، الأمر الذي حفز الغرب على خيار التفاوض، لكونه يمثل الخيار الوحيد المتبقي لهم في التعامل مع إيران[31].

(31) محمد السعيد عبد المؤمن، المرونة الشجاعة: القدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2015، ص11.

وكذلك، ستسمح الوفرة الاقتصادية بعد رفع العقوبات تعزيز جهود إيران المستمرة في حيازة وتطوير الأسئلة التقليدية مثل الصواريخ الباليستية. فعلى الرغم من أن الاتفاق النووي يواصل الحظر المفروض على بيع أنظمة الأسئلة الرئيسة لإيران. إلا أنه أقل وضوحاً بشأن مسألة بيع طهران لأنظمة الأسئلة الرئيسة. وفي كلتا الحالتين، يسمح لإيران بشراء أنظمة الأسئلة الخفيفة والصغيرة أو بيعها، وسوف تساهم زيادة الموارد المالية لإيران من تعزيز هذا الجانب بشكل أكبر[32].

(32) Michael Eisenstadt& Other,The Regional Impact of a Post-Sanctions Windfall for Iran, The Washington Institute, 2015, p3.

وعلى المستوى الدولي فإن طبيعة الاتفاق النووي سوف تمكّن إيران من تقوية حدود القوة سياسياً واقتصادياً بتعزيز علاقاتها بالصين، ضمن البُعد الجيوستراتيجي في العلاقة بينهما، فإن مشروع إعادة إحياء طريق الحرير، بات يشكل أحد أبرز سمات السياسة الخارجية الصينية الحالية»، وتشكل إيران موقعاً إستراتيجياً في هذا المشروع بوصفها جسراً بين الشرق والغرب، ومن جهة أخرى فإن الاتفاق النووي سيمكن الهند من زيادة وارداتها من النفط الإيراني، وقد تقدمت بطلب رسمي بذلك حال إمضاء الاتفاق وتخفيف العقوبات. علاوةً على إن الاتفاق سوف يعزز العلاقات البحرية بين إيران والهند خاصة مع وجود بعض المشاريع التي أعاقتها العقوبات، وفي مقدمتها ميناء (**شاه بهار**) المطل على خليج عمان[33].

(33) فاطمة الصيادي، ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟ الرابحون والخاسرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، من خلال الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/06/20156259435992376.htm

ومن ثمّ فإن الاتفاق النووي سيمكن إيران من توسيع حدود التأثير الإقليمي والدولي لأنموذجها السياسي، وكذلك فإنه سيعزز من تأثير مايرتبط به من محاور المقاومة والممانعة والتي سوف يكون لها الأثر الأكبر في إدارة قضايا الصراع لا سيّما في المناطق التي كان يحاول فيها الغرب تهميشها.

الاتفاق النووي سيمكن الهند من زيادة وارداتها من النفط الإيراني، وقد تقدمت بطلب رسمي بذلك حال إمضاء الاتفاق وتخفيف العقوبات

الخاتمة

يرتبط المجال الحيوي الإيراني بالبعد الفكري والحضاري الذي يستهدف تمكين القوة الدينية الإسلامية في أن تأخذ موقعها للتأثير في القضايا العالمية، وأن يتحول بموجبه الإسلام الذي يمثل الركيزة الأساسية للسياسات العامة في إيران من التعامل والتفاعل مع العالم الخارجي دون تهميش، ولأجل توسيع حدود التأثير الإيراني في ممارسة هذا الدور، كان على صانع القرار أن يبحث عن المعطيات التي من شأنها زيادة حجم القوة.

ومن ثمّ جاءت المنطلقات الفكرية لبنية الأمن القومي لتربط إيران بالعالم الإسلامي عبر نظرية أم القرى وماتلاها من استراتيجيات وتكتيكات تهدف إلى بناء الأنموذج الإيراني وفقاً لهذه الافتراضات، فهي تهدف إلى زيادة مكانته الإستراتيجية من خلال تقوية العالم الإسلامي، ومن ثَمَّ فإن زيادة نفوذ أطراف الممانعة والمقاومة المرتبطة بها يعني زيادة قوة إيران، مما يعني تقوية الإسلام وجعله أكثر تأثيراً.

إن المكاسب السياسية والاقتصادية التي حظيت بها إيران بعد الاتفاق النووي سوف تمكنها من توسيع الدعم لمحاور المقاومة والممانعة، وهذا ما يشكل المبدأ الاستراتيجي الذي تعتمده إيران في إستراتيجية الشؤون الخارجية، إذ يمثل ذلك زيادة لقوة إيران وحدود تأثيرها عالمياً، وبالاستناد إلى المعطيات التي تضمنتها الدراسة يمكن أن نحدد جملة من النتائج في هذا الشأن، لعل في مقدمتها:

إن المجال الحيوي الإيراني يرتكز على نظرية أم القرى، إيران دار الإسلام، الأمر الذي يعني ضرورة أن يضع صانع القرار ضرورات العالم الإسلامي أمام عينيه عند وضع إستراتيجية الشؤون الخارجية.

إن المجال الحيوي الإيراني يقوم على معادلة تجمع بين الأيديولوجية والجغرافيا، فزيادة قوة أطراف الممانعة والمقاومة يعني زيادة قوة إيران عالمياً وتزايد نفوذ إيران يعني زيادة تأثير الإسلام عالمياً بحسب تصور إيران لمجالهم الحيوي.

إن طبيعة الترابط بين إيران وأطراف المقاومة والممانعة يأخذ شكلين أحدهما

يقوم على معطيات مادية ومعنوية في آن واحد كالعلاقة مع حزب الله، وأخرى مادية تشترك معها بالمصلحة والأهداف الإستراتيجية. وكلاهما يشكلان الملامح الأساسية لحدود القوة الإيرانية

إن لإيران رؤية واضحة للأمن في المنطقة يقوم على أساس تأمين محيط إيران بترتيبات تعاقدية مبنية على أساس المصلحة، وهي لاتتفق مع رؤية دول الخليج للأمن القائمة على أساس تأمين الحضور الأمريكي والغربي في المنطقة.

إن المعطيات الجيو ـ ستراتيجية الجديدة المرتكزة على الاتفاق النووي، سوف تعزز من مكانة إيران استراتيجياً في المنطقة، وسوف تتمكن إيران بفرض ذاتها القومي، بالمشاركة في ترتيبات الأمن في المنطقة.